دور طريقة اختيار الشريك ومدة الزواج في التوافق الزواجي

The role of partner selection method and the duration of marriage in marital compatibility

بوكايس آمال[1]

Boukais Amel

[1] معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة.

تاريخ الإرسال: 05 / 05/ 2023. تاريخ القبول: 11/ 05/ 2023. تاريخ النشر: 2023/09/06.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور طريقة اختيار الشريك ومدة الزواج في التوافق الزواجي، وذلك على عينة قدرت بـ (120) زوج وزوجة من ذوي التعليم الجامعي القاطنين بالجزائر العاصمة تم اختيارهم بطريقة قصدية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وتم لجمع المعلومات تطبيق مقياس التوافق الزواجي من إعداد زهية مسعودي (2008)، إلى جانب استمارة لجمع بيانات تفيد الدراسة أهمها طريقة اختيار الشريك ومدة الزواج. وبعد تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في درجات التوافق الزواجي حسب طريقة اختيار الشريك، وعدم وجود اختلاف في درجات التوافق الزواجي حسب مدة الزواج. وعليه تم تحليل وتفسير النتائج في ظل أدبيات الموضوع والدراسات السابقة، وتم اقتراح اعداد برامج ارشادية لتوعية المقبلين على الزواج والمتزوجين عن أهم المعايير لاختيار الشريك وأهم الجوانب ذات الفعالية في تحقيق زواج مستقر.

الكلمات المفتاحية: الزواج؛ التوافق؛ التوافق الزواجي؛ طريقة اختيار الشريك؛ مدة الزواج.

Abstract:

This study aimed to explore the role of partner selection method and the duration of marriage in marital compatibility. This is on a sample estimated at 120 spouses with university education living in Algiers selected by the intentional method. In order to achieve the objectives of the study The descriptive curriculum was based, And the matrimonial compatibility measure was applied from the preparation of (Zahia Massoudi, 2008), Along with a form to collect information about the study, the most important of which is how to choose a partner and how long to marry. After applying appropriate statistical methods the study found that there is no difference in marital compatibility scores depending on how a partner is selected, There is also no difference in marital compatibility degrees depending on the

duration of the marriage, The results were therefore analysed and interpreted in the light of the subject's literature and previous studies. Finally, it was proposed to develop indicative programs to sensitize couples on the most important criteria for choosing a partner and the most effective aspect of a stable marriage.

Keywords: marriage; compatibility; marital compatibility; partner selection method; duration of marriage.

إشكالية الدراسة:

الزواج بمفهومه المجرد هو عقد بين رجل وامرأة، لكل منهما طباعه الخاصة وأسلوبه المميز في تقدير الأمور، جمعهما هذا العقد بقيد وثيق ليكملا مسيرة الحياة سوياً ويتعايشان معا ويمتزجا في كيان واحد، حيث لم تعد هناك فردية في اتخاذ القرارات أو حرية مطلقة في الاختيار، إنما أصبحت المشاركة أمراً حتمياً، فالاثنان في مركب واحد، ويجب أن يكون هناك قدر من التفاهم بينهما حتى يتمكنا من العبور بسلام المصاعب والعقبات التي تعترض مسيرتهما، ويواجهان في جلد وثبات الضغوط الاجتماعية المختلفة وتقلبات الحياة (درويش، 2000).

ولعل أول ما يقوم به الفرد عند التخطيط لمشروع الزواج هو التفكير فيمن سيتزوج، فكل فرد يختلف عن الفرد الآخر في بنائه النفسي وتكوينه الاجتماعي، والإنسان عندما يفكر في الزواج يبحث عن شريكه في الحياة الذي يستطيع أن يتوافق مع خصائصه وسماته النفسية، والفكرية، والاجتماعية والشخصية، مما يوجب إعطاء الأهمية للمواصفات الخاصة بشريك الحياة، وتتفاوت الظروف التي يتم فيها لقاء الزوجين، والدوافع مختلفة، قد تكون للبحث عن العاطفة أو المكانة أو المال أو السلطة أو الوجاهة...، إضافة الى العديد من العوامل الأخرى التي تكمن خلف الاختيار.

غير أن الاختيار الشخصي والاختيار الوالدي يعتبران من الطرق الأكثر اعتماداً في الأنظمة الاجتماعية التقليدية، فمهما اختلفت الدوافع والعوامل الكامنة وراء اختيار الزوج لزوجه فإن الاختيار يتم إما من طرف الشخص المعني بالزواج أو من خلال أهله (رشوان،2003).

من المعروف أن الفردين (الزوج والزوجة)، من أسرتين قد عاشا في بيئتين اجتماعيتين ثقافيتين مختلفتين، يعيشان معا تحت سقف واحد، تسود بينهما فيه مكاشفة وعلاقات لم تكن موجودة من قبل، قد يحدث نوعاً من التوافق النسبي لهذا الوضع الجديد أو قد يحدث نوعاً من

الخلافات البسيطة التي يمكن تلاشيها، أو قد يكشف الطرفان عن وجود فجوات لا يمكن أبدا تجاوزها، وهنا قد تحدث الصدامات النفس- اجتماعية التي يمكن أو لا يمكن تفاديها، وقد يحدث الطلاق. ولتجنب الانفصال الرسمي قد يعاني الزوجين من النزاعات اليومية حفاظاً على الصورة الاجتماعية (غانم، 2005).

وتعد مدة الزواج من أهم آليات نجاح الزواج أو عدمه حيث يكتشف الفرد ذاته من خلال سلوكات شريكه أين يختبر تصوره للحياة. وبين كومار (Kumar, (1994، الذي سعت دراسته إلى معرفة العلاقة بين مدة الزواج إضافة الى عوامل أخرى مع التوافق الزواجي، أن طول فترة الحياة الزوجية يسهم في زيادة التوافق الزواجي، حيث كان متوسط درجة التوافق الزواجي لأفراد العينة الذين تجاوزت فترة زواجهم الـ 10 سنوات أعلى من الذين تقل فترة زواجهم عن 10 سنوات (فرحان،2009).

وأثبتت دراسة دسوقي (1986)، التي هدفت إلى معرفة العوامل المؤدية إلى التوافق الزواجي أنه كلما زاد عدد سنوات الزواج، ازداد التوافق الزواجي (دسوقي، 1986). حيث يمكن أن تعطي الخلافات والصعوبات التي تظهر طول مدة الزواج نفَساً جديداً للعلاقة بين الزوجين، إذ تعتبر ديناميكية اجتماعية تضمن استمرار العلاقة الزوجية. هذه الفروق وهذه الاختلافات تلعب دوراً أساسياً في العلاقة بين الزوجين، ففي الوقت الذي يستطيع بعض الأزواج تجاوز عقبات الفروق والمرور إلى الانسجام والتوافق، نجد البعض الآخر يعجز عن ذلك، حيث يعتبر التوافق الزواجي كما تعرفه رشاد (1994)، قدرة على التواصل وإقامة الحوار بين الزوجين والتفاهم وحل الصراعات التي تنشأ بينهما، وهو امتزاج واستيعاب واحتواء وتكامل تام بين الزوجين في جميع النواحي النفسية والاجتماعية والجنسية، وهو أيضا القدرة على التعبير عن المشاعر والانفعالات والمشاركة الوجدانية، كما أنه القدرة على الحب والعطاء" (حسن،2001). وتضيف سليمان (2005)، أنه حالة وجدانية تشير إلى مدى تقبل العلاقة الزوجية، وتعد محصلة لطبيعة التفاعلات المتبادلة بين الزوجين في جوانب متنوعة (سليمان، 2005).

لذلك أيقن الباحثون والدارسون في العلاقات الزوجية أن هناك عوامل موضوعية تقف وراء تحقيق التوافق الزواجي بما أن البعض لا يستطيع ادراكه، ولا علاقة للأمر بالصدفة. ومن هنا انطلقت البحوث منذ الثلاثينيات من القرن الماضي للإجابة عن العوامل المسئولة عن تحقيق

الاستقرار والتوافق الزواجي، حيث ركزت البحوث في البداية على العوامل الديمغرافية مثل طول مدة الزواج، الدخل، المهنة، التربية، والتي توصلت إلى اعتبارها كعوامل ذات دلالة للتنبؤ بنتائج الزواج وركزت بحوث أخرى على عامل الشخصية، مثل دراسة كيلي وكونلي (1987) Kelly & Conely,، التي استغرقت 50 سنة (بلميهوب، 2006).

إن ثمن الخلافات الزوجية الناتج عن سوء التوافق بين الزوجين، والناتج بدوره عن غياب بعض عوامل التوافق، أو الاختلاف في وجهات النظر، أو عدم الاتفاق في حل مشكل معين، يمكن أن يكون باهظاً، ونسب الطلاق والعنف الأسري والزواجي ما هي إلا صورة من صوره، حيث تشير الأرقام إلى 25735 حالة طلاق سنة 2000، وإلى 25628 حالة سنة 2002 (فاصولي، 2009). وسجل المرصد الجزائري للمرأة ارتفاع حالات الطلاق خلال العام 2016 حيث تجاوزت حالات الطلاق حدود 70000 حالة بعد أن بلغت نحو 65000 حالة في 2015. وذكر المرصد أن عدد القضايا المسجلة يومياً تجاوز 191 قضية، وأشار إلى أن الرقم يتزايد بوتيرة سريعة حيث انتقل من 29 ألف حالة عام 2010 إلى 65 ألف حالة نهاية عام 2015 (بودهان، 2016).

ومما تؤكده البحوث والدراسات، أن المشكلات الخاصة بالاضطراب والاختلال السلوكي داخل الأسرة وخاصة الآباء والأمهات والمعبر عنه بسوء التوافق الزواجي تشكل عبئاً كبيراً على جميع أفراد الأسرة بلا استثناء. إن الرفاهية التي تحيط ببعض الأسر أو تواضع الحال للبعض الآخر، وانخفاض القدرة على الضبط الانفعالي وقلة الخبرة في مواقف الحياة والنظرة الذاتية والتسلط والعنف من قبل الآباء، قد يعرقل مسيرة الكثير من الأسر في المجتمعات المعاصرة (الشربيني، 2008).

وهي ظاهرة لا تقتصر على مجتمعات بعينها بل هي منتشرة في كل المجتمعات حيث جاء في تعليق على كثرة العنف المنزلي في المجتمع الاوروبي "أن الخطر الذي يسببه العنف المنزلي على حياة النساء الأوروبيات بين 15 و 44 سنة، يفوق الأخطار التي تسببها مجتمعة أمراض السرطان والملاريا أو حتى حوادث السير والحروب مجتمعين" وفي دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة في لبنان عام 2002، على عينة من النساء تبلغ 1000 امرأة حيث تبين أن 33.33%من

نساء العينة تعرضن للعنف والإساءة بأنواعها الجسدية والنفسية والجنسية الصادرة من الزوج ضد زوجته (قرقوتي،2015).

وأقر الساعاتي (1997)، أنه في مصر قد اعترفت 35% من عينة نساء متزوجات بأنهن تعرضن للضرب، وفي دراسة على عينة جزائرية، اعترفت 70% من عينة نساء متزوجات أنهن تعرضن للعنف بأنواعه من ضرب وشتم وسب وإصابات من أزواجهن (الشربيني،2008).

ولعل هذه الاحصائيات المقدمة لا تعبر وحدها عن صور الثمن الباهظ للخلافات الزوجية وتفاقمها، إذ يؤكد معظم علماء النفس أن الطفل الذي عاش في كنف أسري متوتر، يظل كذلك في مراهقته غير متوافق في علاقاته الاجتماعية (الكندي، 1996)، وأثبتت العديد من الدراسات أن مشاهدة ومعايشة الطفل إبان فترة طفولته للخلافات بين الأبوين قد يرسب داخله اتجاهات وأفكار خاطئة أو غير عقلانية عن شكل وطبيعة الأسرة والعلاقة الزوجية (غانم، 2005)، ويستطيع أن يتحكم فيما سيكون عليه لاحقاً عندما يصبح مسؤولاً عن أسرة ويكون طرفاً في علاقة زوجية حسب بعض النظريات، وتصبح بهذا ظاهرة عدم التوافق الزواجي وكأنها ميراث اجتماعي يتوارث جيلاً بعد جيل تعاني منه هذه الأجيال إلى الأبد. وبناء عليه يمكن طرح التساؤلات التالية:

- هل توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب طريقة اختيار الشريك؟
- هل توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب مدة الزواج؟

2. فرضيات الدراسة:

- توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب طريقة اختيار الشريك.
- توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب مدة الزواج.

3. أهداف الدراسة:

- تحري وجود فروق في توافق الأزواج حسب طريقة الاختيار للزواج.
- تحري وجود فروق في توافق الأزواج حسب مدة الزواج.

4. تحديد المفاهيم:

1.4. التوافق الزواجي: تعرفه سليمان (2005)، على أنه الاتفاق السببي بين الزوجين على

الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتها المشتركة والمشاركة في أعمال وأنشطة مشتركة وتبادل العواطف، وهو قدرة كل من الزوجين على التواؤم مع الآخر ومع مطالب الزواج، وقد اعتبر علماء النفس التوافق الزواجي حالة تظهر في تآلف الزوجين وتقاربهما. ويمكن اعتباره حالة وجدانية تشير إلى مدى تقبل العلاقة الزوجية، وتعد محصلة لطبيعة التفاعلات المتبادلة بين الزوجين في جوانب متنوعة منها: التعبير عن المشاعر الوجدانية للطرف الآخر واحترامه هو وأسرته، والثقة فيه، ومقدار التشابه أو التقارب في القيم والأفكار والعادات، ومدى الاتفاق حول أساليب تنشئة الأطفال، وأوجه الاتفاق على ميزانية الأسرة، بالإضافة إلى الشعور بالإشباع الجنسي للعلاقة (سليمان، 2005).

-التعريف الاجرائي للتوافق الزواجي: هي الدرجة التي يتحصل عليها أفراد العينة في مقياس التوافق الزواجي من إعداد (مسعودي، 2008).

4.2. طريقة اختيار الشريك: الاختيار في الزواج هو أساس الزواج وبدايته وعليه يتوقف هذا الأخير، من الواضح أن عملية الاختيار للزواج تختلف باختلاف ثقافة كل مجتمع، فما يرتضيه مجمع كبداية للزواج أو تمهيد له قد يرفضه مجتمع آخر، ويمكن القول أن الاختيار للزواج سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص بل وفق معايير المجتمع (الساعاتي،1981).

لذلك هناك نمطين يعتبران أشهر أسلوبين في عملية الاختيار للزواج هما:

الأسلوب الوالدي في الاختيار:

يسمح هذا الأسلوب بتدخل الوالدين أو الأقارب مثل الجد أو العم أو الخال في عملية اختيار شريك حياة ابنهم أو ابنتهم، وهم من وجهة نظرهم يعتبرونه الأفضل، ولا يعطى للعروسين فرصة للتدخل في هذا الموضوع، وقد يرتب الآباء للزواج وفي نفس الوقت يعطيان ابنهما أو ابنتهما حق الاعتراض، كما أنه من الممكن أن يقوم الشاب أو الفتاة بالاختيار ويمنحان والديهما حق الاعتراض. ويؤكد الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج دائما الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه نادراً ما يعطي أدنى اهتمام إلى عاطفة الحب أو الصلات الشخصية الحميمة التي قد تربط بين الأبناء المقبلين على الزواج (رشوان،2003)

-**التعريف الاجرائي للأسلوب الوالدي في الاختيار للزوج**: هي إقرار الزوج لاتباعه الأسلوب

الوالدي للاختيار الزواجي من خلال استمارة جمع المعلومات المقدمة من طرف الباحثة.

الأسلوب الشخصي في الاختيار للزواج:

يقل تدخل الأهل أو الوالدين في هذا النسق وكثيراً ما يكون تدخلهم صورياً فقط أو لا يتدخلون، ويعتبر اختيار الشريك في هذا النسق مسألة شخصية ويكون رأي الآباء استشارياً فقط، كما أنه ليس من الضروري استشارتهم في أمر زواج الأبناء، وإن كان من المستحسن أن يكونوا على علم به (رشوان، 2003).

-التعريف الاجرائي للأسلوب الشخصي في الاختيار للزواج: هي إقرار الزوج لاتباعه الأسلوب الشخصي للاختيار الزواجي من خلال استمارة جمع المعلومات المقدمة من طرف الباحثة.

3.4. التعريف الاجرائي لمدة الزواج: هي المدة التي استغرقها الزواج منذ عقد قران كل فرد من أفراد العينة الى وقت اجراء الدراسة، والتي يحددها كل فرد من أفراد العينة من خلال استمارة جمع المعلومات المقدمة من طرف الباحثة.

5. الجانب الميداني:

1.5. المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يكون اختيار منهج البحث من طرف الباحث حسب ما يناسب بحثه والمعطيات المتوفرة لديه أي حسب ما تقتضيه معطيات بحثه، فالباحث الذي يعنى بجمع المعطيات وتنظيمها ووصفها وتحليلها والتعبير عنها بطريقة كمية وكيفية مع كشف بعض الفروق بينها، يستدعي منه الأمر اتباع منهجاً يسمح له بانتهاج هذه الخطوات المذكورة والتي تتوفر في المنهج الوصفي التحليلي.

بعد الخطوات المذكورة من جمع للبيانات وتنظيمها وغيرها من المراحل، تأتي مرحلة التفسير، حيث لا يتوقف المنهج الوصفي على الوصف والتنظيم والكشف عن العلاقات والفروق، وإنما يتعداه إلى ما هو أبعد من ذلك إذ يتناول نتائجه بالشرح والتفسير والتحليل الدقيق، وفي بحثنا هذا يسمح لنا هذا المنهج بالكشف عن دور متغيري طريقة اختيار الزوج ومدة الزواج في التوافق الزواجي.

2.5. العينة: عينة بحثنا مقصودة، حيث أن كل مجيب عن مقياس البحث يجب أن يكون:

- متزوج بطبيعة الحال.
- ذو مستوى تعليم جامعي.
- كما أن العينة كانت من الأزواج القاطنين في الجزائر العاصمة.

وصف العينة: سيتم من خلال الجداول التالية وصف عينة البحث من حيث طريقة الاختيار للزواج ومدة الزواج.

- **توزيع أفراد العينة حسب طريقة الاختيار للزواج:**

الجدول (01) يوضح توزيع أفراد العينة حسب طريقة الاختيار للزواج.

طريقة الاختيار	العدد(N)	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اختيار شخصي	81	%67.5	97.62	13.88
اختيار والدي	39	%32.5	97.25	12.43

من خلال الجدول يتضح أن عدد أفراد العينة الذين كان لديهم اختيار شخصي للزوج والذي بلغ عددهم 81 زوج (فرد) بنسبة 67.5%، يفوق عدد الأزواج الذين تزوجوا عن طريق والديهم والذي قدر عددهم بـ 39 زوج بنسبة قدرت بـ 32.5%.

- **توزيع أفراد العينة حسب مدة الزواج:**

الجدول (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب مدة الزواج.

الفئات	العدد (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 0-5 سنوات	33	97.63	13.36
من 5-10 سنوات	28	94.64	11.40
من 10-15 سنة	20	103.20	12.52
أكثر من 15 سنة	39	96.53	14.66
المجموع الكلي	120	97.50	13.37

من خلال الجدول نستطيع أن نلاحظ أن عدد أفراد الفئات الأربعة متقارب، وهذا ما نلاحظه أيضا من خلال تقارب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفئات.

3.5. الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تم في الدراسة الحالية استخدام كل من استمارة جمع البيانات ومقياس التوافق الزواجي

(لمسعودي زهية، 2008).

- **استمارة جمع البيانات:**

قامت الباحثة بإعداد استمارة لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، من ضمنها معطيات اعتبرت أساسية في البحث (كمدة الزواج وطريقة الاختيار)، ومكنتنا أيضا من وصف العينة وتحديد خصائصها، وتمثلت هذه المعلومات في:

- بيانات شخصية: السن، الجنس، المستوى التعليمي، الإقامة والعمل.
- بيانات خاصة بالعلاقة الزوجية: مدة الزواج، عدد الأولاد، فارق السن بين الزوجين، طريقة الاختيار.

- **مقياس التوافق الزواجي (زهية مسعودي، 2008):**

من تصميم الباحثة مسعودي (2008)، يقع المقياس في 38 عبارة موزعة على الأبعاد التالية: سمات شخصية القرين، الالتزام بالدين والأخلاق، الاتفاق حول المواضيع الحيوية، تقارب الأفكار والقيم، العادات، الاتجاهات، أساليب تنشئة الأبناء، طرق كسب وإنفاق المال، مدى التواصل الوجداني والاشباع الجنسي والمشاركة في الأنشطة وإبداء الحرص على استمرار الرابطة الزوجية والقدرة على حل المشكلات، والارتياح للعلاقة مع الأسرة وأصدقاء القرين.

ويجيب المفحوص على عبارات المقياس باختيار ما يقدر أنها الاجابة الأنسب من البدائل الثلاثة المقترحة كاحتمالات متوقعة للإجابة: إطلاقا، أحيانا، دائما.

تقدير الدرجات:

يتم تقدير الدرجات بمدى يتراوح بين 1 إلى 3 درجة في العبارة الواحدة:

فإذا كانت العبارات سالبة قدرت الاجابة بواحد درجة في حالة الاجابة دائما، 2 درجة في حالة الاجابة أحيانا، 3 درجة في حالة الاجابة إطلاقا. وفي حالة العبارات الموجبة تقدر الاجابة بـ 3 درجة في حالة الاجابة دائما، 2 درجة في حالة الاجابة أحيانا، و1 درجة في حالة الاجابة اطلاقا.

تصنيف عبارات المقياس حسب الايجاب والسلب:

ويكون ذلك على النحو التالي:

- العبارات الموجبة:

1-2-4-5-7-8-9-12-13-16-18-19-20-21-24-26-27-28-30-32-33-34-35-36-37.

- العبارات السالبة:

3-6-10-11-14-15-17-22-23-25-29-31-38.

تفسير النتائج:

تقدر الدرجة الكلية عند جمع درجات الإجابة على عبارات المقياس بـــ 114 درجة كأقصى حد، فيما تقدر الدرجة الدنيا لمجموع الاجابات بـــ38 درجة.

وعليه فإذا تراوحت الدرجات المتحصل عليها بين 38 درجة و75 درجة صنف المبحوث في حالة سوء التوافق الزواجي.

أما إذا تراوح مجموع الدرجات المتحصل عليها بين 76 درجة و114 درجة صنف المبحوث في حالة التوافق الزواجي.

ثبات المقياس:

في ضوء معامل ألفا "كرومباخ" قدر معامل ثبات الاختبار بـ 0.69، وهو معامل ثبات مقبول.

صدق المقياس:

بعد المقارنة الطرفية لنتائج المجموعتين اللتين تمثلان طرفي منحنى التوزيع، تبين أن الفروق بينهما دالة احصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وبناء عليه فإن درجات المقياس تميز بشكل واضح بين المجموعة العليا والمجموعة الدنيا ما يجعل المقياس صادقا.

4.5. إجراءات تطبيق الدراسة الأساسية:

انطلقت الدراسة الميدانية بعد تنظيم مقياس التوافق الزواجي مع استمارة جمع البيانات في نسخة واضحة وتحديد المطلوب من المبحوث بشكل واضح ومبسط، كان بعض الأزواج

يجيبون في الحال أي بمجرد استلامهم للمقياس وعددهم قليل جداً، لكن معظم الأزواج فضلوا الذهاب به إلى المنزل لأخذ الوقت الكافي وللتركيز. أما مدة الارجاع فتفاوتت من زوج لآخر مع الاشارة إلى أن بعضهم كان جد متماطل في الإعادة وبعضهم لم يعدها تماما، مما صعب علينا عملية جمع كل الإجابات والحصول على عينة أكبر.

بعد عملية التطبيق تم جمع أوراق الاجابة والتأكد من ملئها جميعا دون نسيان أو تجاهل أي بند من بنود المقياس، الأمر الذي أدى الى إلغاء بعض الاجابات التي لم يكمل أصحابها الاجابة عن البنود.بعدها قمنا بعملية التنقيط بالنسبة لمقياس التوافق الزواجي، تلتها عملية تفريغ النتائج وتنظيمها حسب معطيات الدراسة، لتتم بعدها المعالجة الاحصائية.

الأسلوب الاحصائي المتبع:

في دراستنا تمت المعالجة الاحصائية من خلال الاستعانة بالنظام الاحصائي (SPSS)، وذلك من خلال تطبيق اختبار "T-test" للكشف عن الفروق بين متوسطي مجموعتين (عينتين مستقلتين) واختبار "ANOVA" للكشف عن الفروق بين متوسطات عدة مجموعات، واختبار" Levene" للتجانس.

6. عرض وتحليل ومناقشة النتائج:

1.6.عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على ما يلي: "توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب طريقة اختيار الشريك"، لمعالجة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T-test)، لمقارنة الفروق بين متوسطات درجة التوافق الزواجي عند أفراد العينة حسب طريقة الاختيار (اختيار شخصي–اختيار والدي). ولمعرفة مدى تجانس المجموعتين (مجموعة الاختيار الشخصي والوالدي) كخطوة أولى لتحديد نوع اختبار (T-test)، الواجب استخدامه، قمنا باستخدام اختبار ليفين (Levene) للتجانس وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول (03): يوضح نتائج اختبار Levene لتجانس العينات حسب طريقة الاختيار الزواجي.

العينات	اختبار Levene للتجانس	
	F	مستوى الدلالة

المتوافقون	0.36	0.54 غير دالة
غير المتوافقين		

نلاحظ في الجدول أن قيمة (F) غير دالة وبالتالي فالمجموعات متجانسة، ومنه سنستخدم اختبار (T-test)، للعينات المستقلة المتجانسة. والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار (T-test)، للعينات المستقلة المتجانسة لمقارنة فروق الأزواج المتوافقين وغير المتوافقين تبعا لطريقة الاختيار.

الجدول (04): يوضح نتائج اختبار T للفروق في متوسطات التوافق الزواجي حسب طريقة الاختيار.

طريقة الاختيار	العينة N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
اختيار شخصي	81	97.63	13.9	0.14	118	غير دالة
اختيار والدي	39	97.26	12.4			

توضح النتيجة أن الفروق غير دالة احصائيا، أي لا توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب طريقة الاختيار.

لتفسير ومناقشة هذه الفرضية تم الاعتماد على بعض النقاط:

يعتقد أغلبية الناس أن الاختيار الشخصي في الزواج يساعد على تحقيق قدر من التفاهم والانسجام المبدئي بين الزوجين، الأمر الذي يساعدهما في تحقيق التوافق الزواجي فيما بعد، لكن عند البحث في مواضيع الطلاق والمشاكل الزوجية قد تظهر النتائج بعكس ذلك ويمكن ارجاع ذلك لعدة نقاط منها:

إن الاختيار الشخصي في كثير من الاحيان يبنى على معرفة قبلية للزوج، هذه المعرفة مبنية على بعض المعلومات قد تكون غير صحيحة في أحيان كثيرة، فيكوّن الفرد فكرة خاطئة عن الفرد الآخر، وسرعان ما تظهر صفات أخرى له بعد الزواج لم يكن يراها من قبل، أو تظهر صفات بعكس ما كانت تظهر عليه سابقا، مما يساهم في تشويه صورته واصطدامه بواقع غير مرغوب يستطيع أن يولد المشاكل المسببة لعدم التوافق. ولقد قدم القشعان (2008)، بعض المعطيات في دراسته الموسومة " التوافق والخلافات الزوجية: دراسة ميدانية" على عينة ضمت (2572) زوجا وزوجة كويتيين، شملت هذه المعطيات عدة نقاط عن العلاقة الزوجية قبل وبعد

الزواج ، والتوافق الزواجي، من بينها ما أسماه بخرافات تؤدي الى عدم التوافق الزواجي من بينها أن "الحب قبل الزواجي أساسي لنجاح الزواج واستمراره" وقال أنه يشاع لدى عموم الناس وبعض المثقفين انطباع غير علمي يزعم أن الحب والتعارف قبل الزواج إنما هما مرحلة انتقالية وصمام أمان للتوافق بين طرفي العلاقة قبل الارتباط القانوني. وأضاف أن العلاقة قبل الزواج محفوفة بشيء من المخاطر النفسية تتمثل بسرعة الملل بعد مدة قصيرة من الحياة الزوجية لاختلاف التوقعات عن واقع وطبيعة العلاقة الزوجية نفسها من جهة وعن الطرف الآخر من جهة أخرى، أما المخاطر من الناحية الاجتماعية فتتمثل بظهور فيروسات الشك والريبة بين طرفي العلاقة وبخاصة لمن كانت لديهم علاقات متعددة قبل الزواج. وذكر أن العلاقة قبل الزواج تقود لاتجاه الفرد نحو القرار الفردي في عملية الاختيار، وهذه الطريقة تقلص درجة الدعم والتحصين الأسري لطرفي إذن القشعان (2008)، يرى أن الاختيار الوالدي أو الذي يشارك فيه الأهل يعتبر دعما وتحصينا لطرفي العلاقة من المشاكل التي قد تحدث بعد الزواج.

وعموماً فإن الزواج في الوقت الحالي لا يحدث دون أن تسبقه فترة من التعارف تتيح لكل من الفتى والفتاة التعرف على الشخص الذي سوف يصبح شريك المستقبل، وإن اختلف أسلوب هذا التعارف تبعاً للطبقة الاجتماعية التي ينتميان إليها، حيث تضيف الخولي (1984)، أن هناك رأي يفصل بين التواعد أو التلاقي وبين الإعداد للزواج، ذلك أن التواعد يعتبر غاية في حد ذاته، حيث يستعد كل فرد بأحسن ما يستطيع من مظهر وسلوك يعرضه أمام الآخر، إلا أن معظم هذه الوعود (رغم حسن النية) لا تتحقق في الواقع، كما أن معظم التوقعات والآمال التي يبنيها الشبان لا يمكن انجازها، والزواج في هذه الحالة يشبه الخذلان Letdown، ولا يرجع ذلك الى أن الزواج أقل أهمية وجذبا للاهتمام من التواعد ولكن في الزواج يواجه الزوجان الواقع والحقيقة، أما في التواعد فكثيرا ما تختلط الحقيقة بالخيال، وربما كان هذا هو سبب ما نلاحظه من تغير الناس (وغالباً إلى الأسوأ) بعد زواجهم، فقبل الزواج يبدو الشبان في مظهر زائف، ويرى كل منهما الآخر من وجهة نظر متحيزة ولكن بعد الزفاف يعود كل منهما إلى صورته الحقيقية مما يشكل صدمة لكل منهما أن الأشخاص عندما يختارون بعضهم يظنون أنهم قد عرفوا بعضهم بطريقة كافية، لكن الوقت الذي يقضونه مع بعضهم في الحديث، والمواضيع التي يعالجونها والمواقف التي يخبرونها سوياً في الحقيقة لا تسمح لهم بالتعارف بطريقة صحيحة، وتوضح الخولي (1984)، هذه الفكرة عندما أشارت أنه قد قيل وكتب كثيرا عن الفشل في

الزواج، لكن ما يكتب عن الفشل في التواعد فإنه محدود للغاية على الرغم من أن الفشل في الزواج يترتب في الحقيقة على فشل التواعد Dating Failures، وهذا يتضمن الفشل في قضاء وقت كاف للإلمام بصفات وامكانيات الشخص الآخر والاطلاع على شؤونه الخاصة، أو الفشل في اتخاذ قرارات ذكية، وكذلك الفشل في ربط القيم بالسلوك، ومع أن كل هذا قد يظهر بصورة ما قبل الزواج، إلا أن نتائجه لا تظهر بصورة واضحة إلا بعد الزواج (الخولي، 1984).

هناك بعض الظروف تجعل من الاختيار الزواجي –وان أعطيت الحرية للمقدم على الزواج في عملية الاختيار– لا يرقى الى المعنى الحقيقي للاختيار الشخصي عن قناعة، وهذا متعلق بصفة خاصة بالفتيات، فالفتاة عندما تصل إلى سن معينة في مجتمعاتنا تعاني ضغطا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كي تتزوج، خصوصاً أن الزواج هو الوضع الاجتماعي الأكثر تقبلا في المجتمعات بصفة عامة، وذلك من طرف المحيط العائلي أو دائرة الأصدقاء و الجيران..، مما يجعل الفتاة تتحسس من كونها تأخرت عن الزواج أو أن تكون آخر من يتزوج ضمن المحيط الذي أشرنا إليه، حيث تعتقد أن تأخرها في الزواج دليل على نقص تأهيلها لأن تكون مرغوبة على عدة أصعدة، ولسبب من هذه الأسباب فإنها قد تتخلى عن بعض المعايير في اختيارها للزوج المناسب، وقبولها الزواج من شخص وان لم يرقى الى المستوى المطلوب.

ويمكن في هذا الصدد التطرق إلى نقطة أخرى تتمثل في أن الاختيار للزواج و ان كان شخصيا فانه في الحقيقة يخضع لرغبات الأهل أو للمحيط الاجتماعي والثقافي، فالشاب عندما يختار فتاة للزواج فهو يضع في الحسبان معايير يستطيع أهله تقبلها وهو قبل أن يختارها بحيث تكون مناسبة له فهو يختارها لكي تناسب أهله ومحيطه بالدرجة الأولى، خاصة في مجتمعاتنا، ولقد أوردت "سناء الخولي" في كتابها فكرة تدعم هذا الرأي بقوة، عندما أوضحت أنه هناك من يظن أن الاختيار للزواج في المجتمعات التي تعطى الشاب حرية الاختيار وتعطي الشابة حرية الموافقة، يخول لهؤلاء الشباب الاختيار وفقاً لأهوائهم ورغباتهم هم، لكن الذي يحدث بالفعل أن هؤلاء اللذين نالوا تلك الحرية لا يتزوجون بمعزل عن أسرتهم، وإن ظنوا هم كذلك، ويرى "فولسم" أن أكثر الشباب استقلالاً عن والديه سيقتنع بهذه الفكرة، إذا ما تبين له أنه قد ورث صفته وخصائصه الجسمية والعقلية عن والديه، كما أنه قد تشرب عن طريق البيئة والتنشئة الاجتماعية قيم والديه ومعاييرهم (الخولي، 1984).

إذن نستطيع أن نستنتج أنه في الحقيقة يوجد أسلوب واحد سائد هو الأسلوب الوالدي، وإن كان الظاهر هو وجود أسلوبين مختلفين يعتمد أحدهما ويرتبط بالآخر ارتباط السبب والغاية.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الاختيار الذي يتدخل فيه الأهل بطريقة مباشرة لا يكون هدفه دائماً تحقيق التوافق الزواجي كأولوية، بل تدخل فيه أهداف أخرى كتحقيق مصالح اجتماعية أو مادية للعائلتين. يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى اعتبار الزواج كمؤسسة انتاجية للأولاد وليس باتحاد شابين لتحقيق سعادتهما الشخصية، بل العكس، يعمل كل واحد منهما بكل جدية للمساهمة في تقوية العائلة الكبيرة بالخلف، حتى تكون ذات قيمة وشأن في العشيرة، أو القبيلة، أو القرابة (كاميلري، Camelleri,1973).

لقد قام الظفيري وآخرون (2002)، بإجراء دراسة قدمت بعض النسب التي تستطيع أن تفيدنا، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد الأسباب النفسية والاجتماعية المؤدية للطلاق والتي من بينها طرق الاختيار الزواجي، ولقد أجريت الدراسة على (800) مطلق ومطلقة وأسفرت نتائج الدراسة عن أن: 28.6% تمت زيجاتهم عن طريق الأهل، 18.9% تمت عن طريق القرابة، 11.6% عن طريق العمل، 11.4% عن طريق الأصدقاء، كما أوضحت الدراسة أن 68.1% من المطلقين قد تم زواجهم برضى الطرفين، كما بينت نتائج الدراسة أهم الأسس التي بنى عليها المطلقون من الجنسين قرار الزواج، و التي كانت كالآتي: المظهر العام بنسبة59.8 %، الدين والأخلاق بنسبة 46.5% ، الثقافة والشخصية بنسبة 33.6% ، القرابة العائلية بنسبة 22.3% ، المكانة الاجتماعية بنسبة 20.8 % (العنزي،2009).

تبدوا نسبة المطلقين الذين تمت زيجاتهم عن طريق الأهل أكثر من نسبة المطلقين الذين تمت زيجاتهم بطرق أخرى، لكن إذا نظرنا إلى الزواج عن طريق العمل والزواج عن طريق الأصدقاء، لوجدنا أن كل النوعين يدخل فيهما الاختيار الشخصي ويمكن حتى إضافة القرابة حيث يدخل فيها أيضا الجانب الشخصي، فنحن بجمع النسب الثلاث نتحصل على نسبة مرتفعة، اذن نسبة مرتفعة من الاختيار الشخصي تنتهي بالطلاق.

وبالتمعن في نسب الأسس التي يبني عليها المطلقون من الجنسين قرار الزواج نجد نسبة كبيرة تقارب الـ 60 بالمائة (59.8%) للأفراد الذين يولون الاهتمام للمظهر العام، وهو معيار

خاطئ، إذا اعتمد وحيداً للاختيار للزواج، اذ توجد معايير عديدة يبنى عليها الاختيار للزواج، دون اهمال المظهر العام، لكن الخطء اتخاذه معيارا أساسيا وتجاهل معايير أخرى أهم.

وإذا نظرنا إلى نسبة المطلقين الذين تمت زيجاتهم عن طريق الأهل (28.6%)، وهي النسبة الأكبر من بين نسب طرق الاختيار الزواجي المؤدية للطلاق حسب الدراسة، فيمكن تفسير ذلك بأن الأشخاص الذين يعتمدون على الأهل في اختيار الزوج، فهم بذلك ينفون تحملهم لأي مسؤولية عن الاختيار الخاطئ في أحيان عديدة، ويستطيع أن يكون نقص ثقة في النفس، أو اللجوء إلى الأهل بعد المحاولة والاخفاق، وقد يكون الاخفاق في علاقة سابقة، مهما كان السبب، فإن اعتماد الشخص على أهله اعتماداً مطلقاً لاختيار الزوج المناسب له هو، يعتبر أحيان كثيرة من الأخطاء التي يدفع ثمنها الزوجين لاحقاً.

لهذا فالنتيجة التي نستطيع الوصول إليها هي أنه لا يمكن ربط التوافق في الزواج بطريقة معينة من الاختيار ونحن نلاحظ من خلال الدراسة السابقة نسبة المطلقين الذين تزوجوا بالتراضي حيث تقدر بـ 68.1%، وكما ذكرت مؤمن (2005)، انه لا يوجد شخص متزوج أو حتى زوجين يمكن وضعه أو وضعها في فئة محددة، فكل زوجين هما وحدة متفردة، ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار التركيب والشذوذ في كل منهما عند تشخيص وتقييم وعلاج الخلافات الزوجية (مؤمن، 2005).

2.6. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على ما يلي:

" توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب مدة الزواج "

ولاستقصاء مدى صدق هذه الفرضية اعتمدنا على تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) للتحليل الإحصائي للفرضية من خلال تحديد الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث وفقاً لمتغير مدة الزواج، ويوضح الجدول الموالي النتائج المتحصل عليها:

الجدول (05): يوضح نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) للفروق بين متوسطات التوافق الزواجي لدى أفراد العينة وفقا لمدة الزواج .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	915.03	3	305.01		0.16

داخل المجموعات	20380.95	116	175.7	1.74	غير دال
المجموع الكلي	21295.99	119			

يظهر من خلال الجدول أن الفروق ليست ذات دلالة احصائية، أي لا توجد فروق بين متوسطات المجموعات الأربع حسب مدة الزواج.

اتفقت هذه النتيجة المتحصل عليها مع عدة دراسات أثبتت عدم ارتباط التوافق الزواجي بمدة الزواج. حيث بينت دراسة جرين (1991) ,Green، التي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين التوافق الزواجي وكل من العمر والدخل ومدة الزواج والمستوى التعليمي، لعينة شملت (100) زوج وزوجة، أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية بين مستوى التوافق الزواجي ومدة الزواج (العنزي،2009).

وأظهرت دراسة الجمالية (2008)، والتي كانت تهدف إلى التعرف على تأثير كل من عمر الزوجين ومدة الزواج، وإنجاب الأطفال على درجة التوافق الزواجي على عينة تكونت من 162 زوجا وزوجة، توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم تأثر التوافق الزواجي بمدة الزواج. (الجمالية، 2008).

أما بحث ألدر (2010) ,Alder، التي هدفت إلى تحديد العلاقة بين الرضا الزواجي وكل من متغيرات العمر، المستوى التعليمي، وطول فترة العلاقة الزوجية (قبل وبعد الزواج) لعينة قدرها 60 زوجا، فتوصلت بعد المعالجة الاحصائية لنتائج الاستبيانات التي تم الاجابة عنها عن طريق الانترنت إلى عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين الرضا الزواجي وكل من متغير العمر، المستوى التعليمي ومدة الزواج (ألدر،Alder,2010)

وقد توصلت دراسة الصبان (2007)، إلى نفس النتيجة فيما يخص مدة الزواج، حيث هدفت دراستها إلى معرفة الفروق بين المتوافقات وغير المتوافقات زواجياً في سمات الشخصية والإساءة إلى المرأة، وكذلك معرفة الفروق بين المتوافقات وغير المتوافقات زواجياً تبعاً لمدة الزواج وعدد الأبناء لدى عينة تكونت من 164 زوجة، وفيما يخص مدة الزواج توصلت الباحثة إلى عدم وجود فروق في التوافق الزواجي تبعاً لمتغير مدة الزواج (الصبان، 2007).

وفي نفس السياق توصل العنيزي (2009)، في دراسته إلى عدم وجود فروق في مستوى التوافق الزواجي بين فئات سنوات الزواج (العنيزي، 2009). غير أن نتائج بعض الدراسات

جاءت مناقضة لما توصلنا إليه في بحثنا الحالي فيما يخص مدة الزواج.

حيث بين كومار (Kumar, (1994، الذي سعت دراسته إلى معرفة العلاقة بين كل من الفروق الجنسية وعمل الزوجة وفترة الزواج مع التوافق الزواجي، حيث أجريت الدراسة على (60) فرد، أن طول فترة الحياة الزوجية يسهم في زيادة التوافق الزواجي، حيث كان متوسط درجة التوافق الزواجي لأفراد العينة الذين تجاوزت فترة زواجهم الـ 10 سنوات أعلى من الذين تقل فترة زواجهم عن 10 سنوات (العنيزي، 2009).

وأثبتت دراسة دسوقي (1986)، التي هدفت إلى معرفة العوامل المؤدية إلى التوافق الزواجي لعينة قوامها 90 زوجاً وزوجة طبقت عليهم استمارة بيانات خاصة عند المتزوجين ومقياس التوافق الزواجي، واختبار تفهم الموضوع، واختبار عوامل الشخصية، أثبت أنه كلما زاد عدد سنوات الزواج، ازداد التوافق الزواجي (دسوقي، 1986).

من الملاحظ أنه وإن وجدت الدراسات التي جاءت نتائجها عكس النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا الا أنه توجد بحوث كثيرة جاءت في نفس تياره حيث توصلت إلى عدم وجود علاقة أو عدم تأثر التوافق الزواجي بمدة الزواج، أو زيادة عدد سنوات الزواج.

يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال عدة نقاط:

يمكن لأحداث الحياة مع تقدمها أن تزداد تعقيداً، فإذا نظرنا إلى دورة حياة الأسرة أو الزوجين، نجد أنها تبدأ بفردين، وهما الزوج والزوجة، وتكون الأمور تقتصر على علاقتهما معا حيث يكون كل واحد منهما محور حياة الآخر غالبا، ومع صعوبة الأمر في بداية العلاقة حيث تكون محاولة التكيف مع الوضع الجديد وارتباط حياة كل من الزوجين بحياة فرد اخر، الا أنها بالمقارنة مع المراحل التي تأتي بعدها أبسط، حيث تأتي مرحلة الأبناء وانتقال كل واحد منهما من زوج إلى أب أو أم، حيث ما إن تبدأ العلاقة بالاستقرار حتى تختلط الأوراق مرة ثانية فيبدأ الجدال على طريقة تربيتهم وتعليمهم... ، ويمكن التأكد مما نقوله من خلال مراجعة نتائج دراسة تود وآخرون (Todd & al, (2010، والتي تقصت أثر عدد الأطفال في الحب بين الزوجين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيا، اضافة الى مدة الزواج وعمر الزوجين ، وقد توصلوا إلى أن عدد الأطفال ينبئ بنقص الرضا الزواجي عند الأزواج في الثقافات الثلاث،

كما توصلوا إلى أن طول مدة الزواج تنبئ بتراجع درجة الرضا الزواجي. (تود وآخرون، Todd et al, 2010).

إلى جانب ذلك نجد دراسة ألفونس وأورنثنكل (Alfons & Oranthinkal, (2007، التي هدفت إلى معرفة أثر كل من العمر وعدد الأطفال وجنسهم في الرضا الزواجي على عينة بلغت (787) من المتزوجين من بلجيكا، أوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية في كل من متغير العمر وعدد الأطفال ومدة الزواج، حيث تؤثر هذه المتغيرات سلباً في الرضا الزواجي، وفسر الباحثان هذه النتائج بتزايد المسؤوليات كلما زادت مدة الزواج وعدد الأطفال ما يؤدي إلى فتور في العلاقة الزوجية (ألفونس وأورنثنكل ،2007، Alfons & Oranthinkal,).

كما قد يتعقد الأمر أيضا بمرور الأسرة ببعض المراحل العصيبة في مرحلة مراهقة الأبناء مثلا، أو التعرض لأزمات أخرى وهنا يمكن الإشارة إلى بعض الازمات التي يمكن أن تتعرض لها الأسرة، كتدهور الأوضاع الاقتصادية، تعرض أحد أفراد الأسرة إلى بعض الحوادث، إخفاق أحد الأبناء في الدراسة، إنجاب الأسرة لطفل معاق، مما يجعل الأسرة تعيش في وضع غير مستقر لفترات طويلة، وهي ممكنة الحدوث على طول فترة الحياة الزوجية. ويمكن الاشارة في هذا الصدد إلى دور استراتيجيات مواجهة الضغوط عند الزوجين فمن الواضح أن الأزواج ذووا الاستراتيجيات الفعالة في مواجهة الضغط أقدر من غيرهم على ادارة الأزمات، من جهة أخرى فإن الطريقة التي يدرك بها الزوجين الأزمة تلعب دوراً في الاستجابة لها أو مواجهتها ، وهذا ما أيده مرسي(1995):"ادراك الأزمة و الاستجابة لها مسألة نسبية تختلف من زوج إلى آخر بحسب عتبة التأزم، فالأزمة ليست أزمة في حد ذاتها و لكنها تختلف بحسب ادراك كل من الزوجين للحادث الضاغط، وتفسيره له، وانفعاله به، واستجابته له، حيث يذكر أيضا أن الاستجابات تختلف من كونها ناضجة الى كونها غير ناضجة حتى أنها تستطيع أن تكون طفلية، وذلك تبعاً لشخصية كل منهما " (مرسي، 1995).

بالإضافة إلى امكانية دخول الملل إلى حياة بعض الأزواج وهي عوامل أثبتت تأثيرها على التوافق الزواجي في كثير من الدراسات، حيث أن بعض الأزواج لا يبذلون جهداً في التجديد في مختلف ميادين حياتهم الزوجية، واهمال كل طرف للطرف الاخر مع التقدم في السن، وزيادة المشاكل والمشاغل اليومية، كلها عوامل تحدث مع مرور السنين وتستطيع أن تلعب دوراً في زعزعة التوافق بين الزوجين.

وتؤيد ما نقول حتى الآن حسن (2001)، التي أشارت إلى دراسة قديمة أجريت في الهند ، لفريق عمل لمعهد البحوث الجنسية في مدينة بلومينجتون (Bloomington) بين أعوام (1938 و 1950)، حيث اهتمت بالعوامل المؤثرة على العلاقة الجنسية التي تعتبر جانبا مهما في العلاقة الزوجية، ودرست بعض العوامل منها مدة الزواج والغريب في الأمر أن مدة الزواج لها أثر طفيف(على العلاقة الجنسية)، كما ذكرت نفس الدراسة أن تقدم العمر بالزوجين يزيد مشكلات تربية الأطفال، والصحة، غير أن الرغبة في الانفصال تقل مع طول مدة الزواج اذ يصبح الزوجان أكثر ألفة وتعودا على مواجهة الضغوط (حسن، 2001).

تأخذنا الجملة الأخيرة من سردنا لما توصلت إليه الدراسة الأخيرة إلى نقطة مهمة وهي "استمرار الزواج رغم الخلافات" فلا يمكن أن يكون استمرار الزواج لسنوات طويلة دليلاً دائماً على نجاح العلاقة والتفاعل الزواجي الايجابي، أو دليلاً على التوافق الزواجي، ففي بعض الأحيان تستمر العلاقة الزوجية رغم الشكوى المستمرة من طرفي العلاقة أو أحدهما. وبالعودة إلى أدبيات موضوع التوافق الزواجي، نجد نقاط مهمة نستطيع من خلالها تفسير ومناقشة هذه الفكرة.

إن الذين يستمرون في علاقتهم الزوجية من المفترض أنهم يشعرون بالرضا عن زواجهم، ولكن في الواقع قد يستمر الفرد في علاقة زواجية غير مرضية له وذلك في حالة وجود حواجز قوية تجعل الطلاق صعباً أو حين تكون البدائل المتاحة لهذه العلاقة قليلة، وقد حلل أصحاب نظرية التبادل طبيعة العلاقة الزوجية والاتزان الزواجي بمصطلحات المكاسب والخسائر من استمرار العلاقة الزوجية الحالية، وبما يسبب صعوبة في التغيير وما يؤدي للانجذاب للبدائل (مؤمن، 2004).

إن قرار الطلاق يتأثر بكل من الاعتبارات الاقتصادية والمعتقدات الدينية وقوانين الطلاق والأصدقاء والأقارب وكذلك الجيران، والخوف من المجهول، وبناء على وجهة النظر هذه يمكن رؤية العوامل المسببة لاستمرار الزواج رغم الخلافات كالتالي:

دورة حياة الأسرة، حيث تتغير العلاقات والأدوار الزوجية على مر دورة الحياة، ومع تقدم العمر تقل الجاذبية الجسمية للإنسان وتقل امكانياته الكامنة مما يقلل من فرصة وجود بديل لهذه العلاقة الزوجية، ومن ناحية أخرى كلما زاد طول الفترة التي يقضيها الزوجان معا تراكمت الخبرة المشتركة بينهما. يمكن التطرق أيضا الى الحالة الاقتصادية والاجتماعية، فحينما

تكون مصادر الدخل مشتركة بين الزوجين فإن الذين تقل مصادر دخلهم الفردية يبقون على استمرار زواجهم. ويمكن التطرق أيضا الى نقاط أخرى تمكن من استمرار الزواج رغم عدم التوافق مثل الخبرات السابقة والنتائج المترتبة على الطلاق (مؤمن،2004).

مما سبق نستطيع القول أن كل هذه العوامل تساعد على استمرار العلاقة الزوجية حتى مع وجود المشاكل والخلافات، وبصفة عامة يسعى الأزواج جميعا سواء كانوا متوافقين أو غير متوافقين للحفاظ على علاقة مستقرة، لذلك اهتمت البحوث بكيفية تطوير علاقات صحية ودائمة.

7.خاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور كل من طريقة اختيار الشريك ومدة الزواج في التوافق الزواجي، وتحقق هذا التصور من خلال الفرضيات التي كانت على النحو التالي:

- توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب طريقة اختيار الشريك.
- توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب مدة الزواج.

وجاءت النتائج بعد المعالجة الاحصائية كما يلي:

- لا توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب طريقة اختيار الشريك.
- لا توجد فروق في درجات التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب مدة الزواج.

ولقد جاءت النتائج منافية لما افترضناه في البحث وهذا ما حاولنا تفسيره من خلال مناقشة هذه النتائج حيث تناولنا عدة نقاط ذات الصلة بها في ضوء أدبيات الموضوع وما جاءت به نتائج الدراسات السابقة.

ويبدو أن موضوع التوافق الزواجي من المواضيع التي تعد من خلال كثرة العوامل المتدخلة فيها، وتعقدها، وعدم امكانية الفصل بينها، من المواضيع التي وإن توصلت الدراسة التي تشملها إلى نتائج معينة، فإنها تبقى شائكة تحتاج إلى المزيد من البحث والتنقيب في الموضوع نفسه أو في عوامل أخرى ذات الصلة به، الأمر الذي يظهر من خلال التناقض الذي لمسناه في نتائج الدراسات السابقة، وهو ما حاولنا التنويه اليه عند تفسير النتائج المتحصل عليها.

وهو يعتبر أيضا من المواضيع الحساسة، لأنه يمس حياة الفرد الشخصية بصفة مباشرة، مما يضع الأفراد الذين يشاركون في البحث كعينة في موقف اختيار صعب بين الصراحة والعفوية

من جهة، والحفاظ على الصورة الخارجية التي يجب أن تظهر للمجتمع وان كانت منافية لما هي عليه بالفعل، مما يضع الباحث في امتحان صعب للتحكم في الموضوع.

إضافة إلى الجوانب المذكورة، فإن كل من متغيري البحث المتمثلين في طريقة اختيار الشريك ومدة الزواج يكتسي قدرا من الأهمية، كون التوافق الزواجي يعتبر عاملاً قاعدياً في استمرار الحياة الزوجية وسلامتها واستقرارها، لكن هذا الاستقرار تقف وراءه عوامل موضوعية ولا علاقة للأمر بالصدفة، لذلك تحاول البحوث باستمرار دراسة هذه العوامل والوقوف على مساهمتها ودورها في تحقيق التوافق بين الزوجين واستمرار علاقتهما، حيث يعتبر هذا الاستمرار والسلامة والاستقرار قاعدة بدوره لبناء أسرة مستقرة صالحة يمتد صلاحها ويؤثر على المجتمع ككل. كان هذا منطلقا لفكرة البحث الحالي، حيث وضحنا الفكرة في تساؤلات أجابت عليها فرضيات استلزمت الاستقصاء لإثباتها أو نفيها، وذلك من خلال تطبيق المقاييس اللازمة لجمع البيانات، ثم المعالجة الاحصائية حتى الوصول إلى تحليل وتفسير مختلف النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسات السابقة وما جاء في الجانب النظري.

وعليه يمكن اقتراح إعداد برامج ارشادية لتوعية المتزوجين والمقبلين على الزواج في عدة مجالات، وإثبات فعاليتها، حيث تتناول جوانب عديدة مهمة في العلاقة الزوجية منها: ضرورة الاختيار الجيد قبل الزواج، وذلك بمراعاة عدة جوانب مثل الأخلاق والنسب مع مراعاة التوافق في الأبعاد الاجتماعية والثقافية ومستوى التعليم والتي أثبتت عديد الدراسات أنها تساهم في التوافق الزواجي واستقرار العلاقة الزواجية.

8. قائمة المراجع:

1. الجمالية فوزي. (2008) التوافق الزواجي لدى الأزواج العمانيين في ضوء بعض المتغيرات. مجلة الدراسات التربوية والنفسية جامعة سلطان قابوس، 2 (1)، 76- 97.
2. الخولي سناء. (1984) الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، ص27، ص 176.
3. العنزي فرحان بن سالم بن ربيع. (2009) دور أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديمغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزواجي، جامعة أم القرى.
4. القشعان حمود. (2008) التوافق والخلافات الزوجية: دراسة ميدانية، المؤتمر الدولي للعلاقات الأسرية، ص4.
5. بودهان ياسين. (2016، اكتوبر30) الطلاق بالجزائر...أرقام تثير المخاوف، الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net/news/2016/10/30/

6. بلميهوب كلثوم .(2006) الاستقرار الزواجي: دراسة في علم النفس، منشورات الحبر، ص26.

7. حسن عايدة شكري. (2001) ضغوط الحياة والتوافق الزواجي والشخصية لدى المصابات بالاضطرابات السيكوسوماتية والسويات، جامعة عين شمس.

8. درويش طارق عبد الله. (2000) الوجه الآخر للحب في الحياة الزوجية، دار أخبار اليوم، ص17.

9. سليمان سناء محمد. (2005) التوافق الزواجي واستقرار الأسرة، عالم الكتب، ص26.

10. غانم محمد حسن. (2005) سيكلوجية الزواج العربي، www.kotobarabia.com، ص18.

11. فاصولي زينب. (2009) الاستقرار الزواجي عند المتزوجات في سن مبكرة، جامعة الجزائر.

12. مرسي كمال إبراهيم. (1995) العلاقة الزوجية والصحة النفسية، دار القلم للنشر والتوزيع، ص 202، 205.

13. مؤمن داليا. (2005) الأسرة والعلاج الأسري، دار السحاب للنشر والتوزيع، ص 76، 79.

14. الشربيني، زكريا أحمد. (2008) عنف الآباء على الأمهات وانعكاساته على أطفالهم كما تراه عينة من المتزوجات الاماراتيات، مجلة الملك عبد العزيز للآداب والعلوم الإنسانية، 16(1)، 359-405.

15. الكندي أحمد محمد مبارك. (1996) علم النفس الأسري (ط.2)، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ص72.

16. دسوقي راوية. (1986) التوافق الزواجي، جامعة الزقازيق.

17. قرقوتي، حنان. (2015) عنف المرأة في المجال الأسري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، ص15.

18. مسعودي زهية. (2008) العلاقة بين أبعاد الشخصية واستراتيجيات المواجهة والتوافق الزواجي، جامعة الجزائر.

19. رشوان حسين عبد الحميد 2003) الأسرة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، ص.ص 73،74

20. Alder, E. S. (2010) Age, Education level, and length of courtship in relation to marital satisfaction, Pacific University.

21. Camilleri, C. (1973) Jeunesse, Famille et développement: Essai sur le changement socio-culturel dans un pays du tiers-monde (Tunisie), Edition CNRS.

22. Oranthinkal, J., Alfons, V. (2007) Demographic Affect Marital Satisfaction. journal of sex and marital therapy, 33 (1), 73- 85.

23. -Todd, L., Imamoglu, O., Weisfeld, C., & Weisfeld, G. (2010) Marital satisfaction across three cultures: Does the number of children have an impact after accounting for other marital demographics?, Journal of Cross-Cultural Psychology, 42 (3), 340-354